**[نموذج عقد الامتياز التجاري في السعودية](https://egyprojects.org/saudi-commercial-concession-model)**

بعون الله تعالى تم في يوم .......... بتاريخ ......... الموافق .........الاتفاق بين كل من:-

الطرف الأول: ........................ومقره (أو مركزه الرئيسي): ................... سجل تجاري **............** تاريخه 00/00/000 مدينة**:** ............................ ويمثلها في هذا العقد: ...................... وجنسيته: .................. )طرف أول مانح الامتياز(.

الطرف الثاني: ........................ ومقره (أو مركزه الرئيسي): ................... سجل تجاري **............** تاريخه 00/00/000 مدينة**:** ............................ ويمثلها في هذا العقد: ...................... وجنسيته: .................. (طرف ثاني صاحب الامتياز).

تمهيد:

بناء على رغبة الطرفين في إيجاد علاقة فيما بينهما لخدمة مصالحهما المشتركة وتحديد حقوق والتزامات كل طرف تجاه الآخر, ولما كان لدى الطرف الأول منتجات يود ترويجها أو انتاجها وتوزيعها في بلاد أخرى, وبناء على رغبة الطرف الثاني القيام بتجميع المنتجات أو تقديم الخدمات الخاصة بالطرف الاول بصفته صاحب امتياز فقد تم الاتفاق بين الطرفين على ما يلي:

بند (1): يعتبر التمهيد السابق جزء لا يتجزأ من هذا العقد .

بند (2): اتفق الطرفان على أن يقوم الطرف الثاني بصفته صاحب امتياز عن الطرف الأول بإنتاج وتوزيع المنتجات والقيام بالخدمات موضوع العقد وذلك باسمه ولحسابه الشخصي.

بند (3): موضوع هذا الامتياز المنتجات والخدمات الخاصة بالطرف الأول والمبينة فيما يلي: ..................................

ونوعية المنتجات أو الخدمات المشمولة بهذا العقد هي: ............................

بند (4): يتحدد النطاق المكاني لسريان هذا العقد ب: ............................

)يوضح ما إذا كان عاماً للمملكة العربية السعودية أو خاصاً بمنطقة معينة فيها(

بند (5): مدة سريان هذا العقد ................ سنوات تبدأ من ............. وتنتهي في: ............. قابلة للتجديد لمده مماثلة ما لم يخطر أحد الطرفين الآخر كتابة بخطاب مسجل بعدم رغبته في التجديد قبل انتهاء المدة الأصلية أو المجددة بثلاثة أشهر على الأقل.

بند (6) يقوم الطرفان بتنفيذ العقد طبقاً لأحكامه وبما يتفق وقواعد العرف التجاري وبطريقة تلائم ما يتطلبه حسن النية ويشمل هذا الالتزام ما يعتبر من مستلزمات العقد طبقاً للتعامل التجاري.

بند (7): يلتزم الطرف الأول بأن يضع اسمه التجاري وإشاراته ورموزه وعلاماته التجارية والصناعية كذلك خبراته ومهاراته تحت تصرف الطرف الثاني(صاحب الامتياز) كما يسمح له بتجميع المنتجات أو تقديم الخدمات بصفة دورية على سبيل الاحتكار في المنطقة محل العقد وكذلك مساعدته في كل ما يعاونه على الانتاج واعداد مواد الدعاية.

بند (8) يضمن الطرف الأول جودة مواد الانتاج التي قد يحتاج اليها صاحب الامتياز ومطابقتها للمواصفات القياسية المعتمدة في المملكة ، واذا ثبت لدى الجهات المعنية وجود مخالفة للمواصفات فيتم ارجاع البضاعة إلى الطرف الأول وعلى نفقته فضلاً عن حق الطرف الثاني في المطالبة بالتعويض المناسب عما أصابه من أضرار.

بند (9) يقع على الطرف الثاني عبئ توفير المقر الذي يباشر فيه تجميع الانتاج والبيع أو التوزيع ومدارسة العمل بجهازه الخاص بعناية الرجل الحريص، ولو الاستعانة بالمهارات والخبرات الفنية من قبل الطرف الأول.

بند (10): يستحق الطرف الثاني قبل الطرف الأول عمولة مقدارها ................ من قيمة الأشياء المباعة في منطقة العقد.

بند (11): يلتزم الطرف الأول بالآتي :

1. مساعدة الطرف الثاني في كيفية تنظيم مشروعاته والأسس التي تقوم عليها تجارته.
2. امداد الطرف الثاني بمواد الانتاج والدعاية والخبرات والمهارات الفنية وتدريب موظفيه.
3. تمكين الطرف الثاني من استعمال علامة المنتج أو السلعة أو الخدمات محل التعاقد.

بند (12) للطرف الثاني الحق في المطالبة بالتعويض عما أصابه من أضرار طبقاً للعقد أو العرف التجاري في الحالات الآتية:

1. إذا سحب الطرف الأول الامتياز في وقت غير مناسب أو بسب لابد للوكيل فيه.
2. إذا رفض تجديد مدة عقد امتياز بعد نهاية مدته الأصلية بالرغم من كل اتفاق مخالف إذا أثبت الوكيل أن نشاطه قد أدى إلى مذاح ظاهر في انتاج وتوزيع الطرف الأول أو في زيادة عملائه ما لم يثبت الطرف الأول أن عدم التجديد يعود لأسباب قوية تبرر ذلك.
3. إذا أخل الطرف الأول بأحد الالتزامات المنصوص عليها في نظام الوكالات التجارية أو في هذا العقد.

بند (13): للطرف الأول الحق في المطالبة بالتعويض عما اصابه من أضرار طبقاً للعقد أو العرف التجاري.

بند (14): تتم تسوية المنازعات التي تنشأ عن تنفيذ هذا العقد والتي يتعذر حلها ودياً بين الطرفين عن طريق التحكيم أمام (مركز التحكيم ............) ووفقاً لأنظمته وإجراءاته الداخلية.

بند (15): تسري على هذا العقد أحكام الأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية[[1]](#footnote-0).

بند (16): حرر هذا العقد من ثلاث نسخة احتفظ كل طرف بنسخة منها للعمل بموجبها ويتولى الطرف الثاني تقديم النسخة الثالثة لوزارة التجارة لإتمام إجراءات القيد في سجل الوكالات التجارية.

الطرف الاول (مانح الامتياز( الطرف الثاني (صاحب الامتياز(

الاسم:

التوقيع:

1. يحذف هذا البند اذا كان مانح الامتياز مشروعاً وطنياً. [↑](#footnote-ref-0)